

أحداث النجف وذي قار تزرع الفوضى داخل معسكر الموالاة لإيران في العراق

تراشق بالتهمة وحيرة إزاء سبل إنقاذ النظام من السقوط



انتهت اللبنة

كذلك نُقل عن مصدر قريب من مكتب رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي قوله إن اتصالاً هاتفياً عاصفاً جرى بين عبدالمهدي قبل أحداث النجف ورئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الذي نجح بعد عدة محاولات في الاتصال برئيس الحكومة الذي ظل لعدة أيام يتفادى الرد على مكالمته، متذرعاً بانشغاله بمعالجة الأوضاع ومتابعة التطورات.

وقال ذات المصدر إن المالكي حاول مناقشة التطورات مع عبدالمهدي ولعب دور الناصح له من منطلق تجاربه في قيادة الحكومة، موجهاً له اللوم على عدم التصرف بالحزم الكافي منذ بداية الأحداث، الأمر الذي أثار غضب رئيس الوزراء الذي رد بأنه لا يتحمل مسؤولية ما أتت إليه أوضاع البلاد، وأن المسؤولين هم من سبقوه في إشارة إلى قفرتي حكم المالكي ومن بعده حيدر العبادي.

وبعكس التراشق الحاد داخل معسكر الأحزاب الدينية الحاكمة في العراق حالة الذعر السائدة في صفوف الطبقة السياسية، بعد أن فشلت جميع محاولات إنهاء موجة الاحتجاجات العارمة سواء عبر الوعود السياسية أو عن طريق القمع.

وبعد موجة القمع الدائمة للمحتجين في ذي قار، عاد هؤلاء إلى التجمّع والهجوم على مقرات السلطة في الناصرية، وخصوصاً مراكز القوات الأمنية التي قتلت وجرحت أعداداً كبيرة منهم. وقال مصدر طبي، الجمعة، إن 15 محتجاً قتلوا وأصيب 85 بجروح في مواجهات مع قوات الأمن في المدينة.

السكنية ببغداد لتدارس الوضع، إن ممثلين عن قيس الخزعلي حملوا مباشرة مقتدى الصدر الذي كان ممثلاً في الاجتماع ببعض مستشاريه ونواب كتلتة البرلمانية المسؤولة الكاملة في حال أفضت الأحداث الجارية إلى سقوط النظام، وذلك بسبب ما اعتبروه انشغال الصدر بمحاولة ركوب موجة الاحتجاجات لتحقيق مكاسب سياسية، بينما كان الإحدر وفق هؤلاء مساندة تطبيق الطريقة الإيرانية في مواجهة الاحتجاجات بشكل عنيف وحاسم، والتي أخذت حسب رأيهم جدواها بشكل عملي.

صقور الموالاة لإيران يلومون رئيس الحكومة على عدم قمع الاحتجاجات على الطريقة الإيرانية وبشكل أعنف منذ البداية

وأضاف ذات المتحدث أنّ أحد النواب الصريين ردّ بحدة على ممثلي الخزعلي بأن الأخير هو من استغلّ الظرف بتقديم نفسه حامياً للمرجعية الشيعية عندما سارع إلى الانتقال إلى النجف بعد حرق قنصلية إيران هناك بدعوى حماية المرجع الأعلى على السيستاني الذي لم يكن حسب نفس النائب مهذباً من أحد فضلا عن كونه محاطاً بجهاز حماية قادر على إبعاد كل التهديدات عنه.

الأحداث الدامية في كل من النجف وذي قار أوصلت الأوضاع في العراق إلى منعطف الالعودة وجعلت المحتجين الذين سقط منهم المئات بين قتلى وجرحى أكثر إصراراً على إسقاط النظام الذي بدأ في أضعف حالاته منذ قيامه قبل نحو ستة عشر عاماً، وتسرب الشقاق والمشاحنات إلى نواته الصلبة ممثلة بالأحزاب الدينية والمليشيات المسلحة التي بدأ قادتها يتراشقون بالتهمة حول المسؤولية عن الأوضاع المهدّدة بضياع الحكم من أيديهم.

وأُسرفت حصيلة يومين كانوا الأكثر دموية منذ انطلاق الاحتجاجات في العراق قبل نحو شهرين، عن مقتل أكثر من خمسين متظاهراً إضافة إلى المئات من الجرحى بالمدينتين.

وأوضحت ذات المصادر أنّ صقور الموالاة لإيران وفي مقدمتهم هادي العامري زعيم مليشيا بدر وقيس الخزعلي قائد مليشيا عصائب أهل الحق إلى جانب عدد آخر من السياسيين ونواب البرلمان وقادة المليشيات، اتهموا تيار رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر منذ البداية، وعدم الاستماع لنصائح الجنرال الإيراني قاسم سليماني قائد فيلق القدس ضمن الحرس الثوري الذي حبل ببغداد منذ الأيام الأولى للاحتجاجات ونصح بقمعها بأقصى قوة قبل أن تتصاعد وتنتشر في أرجاء البلاد.

وقال أحد الحاضرين لاجتماع ذي إليه نواب بحالف الفتح وحضره قادة في الحشد الشعبي في إحدى الفيلات

الناصرية (العراق) - انكبت الأحداث الدامية التي شهدتها مدينتا النجف، والناصرية مركز محافظة ذي قار بجنوب العراق، الشقاق داخل المعسكر السياسي الشيعي الذي يشكل النواة الصلبة لتجربة الحكم الحالية في العراق، ويضم كبار رموز الموالاة لإيران من قادة أحزاب ومليشيات مسلحة.

وقالت مصادر سياسية عراقية إنّ اجتماعات عاصفة ومكالمات هاتفية جرت بين هؤلاء القادة، ليل الأربعاء وطيلة نهار الخميس وتواصلت إلى الجمعة بهدف التشاور حول طريقة وضع حدّ للتدهور السريع للأوضاع الأمنية وهيجان الشارع، لكن مختلف تلك الاجتماعات والاتصالات انتهت إلى خلافات حادة وإلى تالسن وتبادل للاتهامات بشأن ما أتت إليه الأوضاع.

وتدهورت الأوضاع في العراق بشكل دراماتيكي بعد أن أقدمت القوات الأمنية والمليشيات الشيعية على قمع المحتجين بعنف في الناصرية، وأيضاً في النجف حيث تمّ إحراق مقر القنصلية الإيرانية في هذه المدينة ذات القدسية الاستثنائية لدى الشيعة.

جولة أعمال اللجنة الدستورية السورية تنتهي على خلاف إجرائي

تحدثت النظام عن مقترحين فقط، هما الركاكز الأساسية، وهي موضوعات سياسية، أو الاجتماع دون أجندة أعمال وتحديداتها داخل الاجتماع، وهو ما رفضته المعارضة.

وفي تصريح صحفي، قال المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون "اختتمنا الدورة الثانية للجنة الدستورية، ولم يكن من الممكن الدعوة لم يكن هناك اتفاق على جدول الأعمال". وأضاف "تحدثت إلى الرئيسان المشتركين (عن النظام أحمد الكزبري، وعن المعارضة هادي البحرة)، خلال الأسبوع لشرح مواقفهما المختلفة، لكن النظام الداخلي الأساسي، ينص على أن الرئيسين المشتركين سيعملان على توافق الآراء، والاتفاق على جدول الأعمال، وهذا لم يكن ممكناً".

واستدرك بيدرسون "مناقشات جدول الأعمال ليست شيئاً غير نموذجي، والخلاف حول قضايا مثل هذه أمر عادي لكل عملية، كانت لدينا عدة جولات من المناقشات كل يوم مع الرئيسين المشتركين، وأجرينا مناقشات جيدة ومهنية جادة، ونحن نحاول التوصل إلى توافق في الآراء".

وختم المبعوث الأممي بالقول "لم نصل إلى هناك بعد، لذا طلبت من الرئيسين المشتركين أنه عندما يعودان إلى مقر إقامتهما، أن يواصلوا العمل على هذا الأمر وسأعود إليهما قريباً، وبناءً على ذلك، نأمل أن نتمكّن من اختتام هذه المناقشات حول موعد انعقاد الجلسة التالية".

جنيف - أخفقت الأطراف السورية من نظام ومعارضة ومنظمات المجتمع المدني، الجمعة، في التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال الهيئة المصغرة للجنة الدستورية، ما أدى إلى فشل انعقادها في اليوم الأخير من أعمال الجولة الثانية لها في جنيف.

وهيئة الأمم المتحدة من الأمر معتبرة أنه مجرد تعثر إجرائي بالإمكان تجاوزه سريعاً، لكن مراقبين اعتبروا أن الخلاف حول مجرد جدول أعمال للهيئة المصغرة، دليل على المصاعب القادمة عندما يتمّ الفوص في التفاصيل والتطرق إلى مسائل جوهرية في كتابة دستور جديد لسوريا.



غير بيدرسون

والخلاف حول قضايا مثل جدول أعمال اللجنة المصغرة المكونة من 45 عضواً، بشكل متوازن من النظام والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني.

وفاًر وفد النظام مقر الأمم المتحدة في جنيف أولاً تلتها بقية الوفود، دون التمام للجنة الدستورية في الهيئة المصغرة المكونة من 45 عضواً، بشكل متوازن من النظام والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني.

حزب البشير يقاوم قراره ويتشبث بالحياة

الخطوم - أدان حزب الرئيس السوداني المعزول عمر حسن البشير، الجمعة، القانون الذي أصدرته السلطات الانتقالية التي وصفها الحزب بـ"غير الشرعية" وقضت بحله ومصادرة أمواله وتفكيك النظام الإسلامي الذي أقامه الحزب ذاته وحكم البلاد طوال 30 عاماً.

وأصدرت السلطات الانتقالية السودانية في وقت متأخر، ليل الخميس، قانوناً ينص على حل حزب المؤتمر الوطني ومصادرة أمواله ومنع رموه من ممارسة العمل السياسي لعشر سنوات على الأقل، مليئة بذلك أحد المطالب الرئيسية للحركة الاحتجاجية التي قادت إلى إطاحة نظام البشير.

ويحمل السودانيون الحزب ذي المزع الإسلامي النتائج الكارثية التي آل إليها بلدهم على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ولم تتوقف الحروب في السودان طيلة حكم البشير على مدى ثلاثة عقود من الزمن، ويعزى بعضها إلى سياسات الحزب نفسه والذي ضخم من عامل الهوية ما زرع التفرقة في البلد.

وانقسم السودان على نفسه خلال حكم البشير وحزبه وانفصلت عنه دولة جنوب السودان التي أخذت معها الجزء الأكبر من الموارد النفطية، وهو ما كانت له انعكاسات مباشرة على الأوضاع

البلدية والاقتصادية والاجتماعية في البلد، وبالتالي في تفجير الانتفاضة التي أسقطت حكم حزب المؤتمر.

وقال حزب المؤتمر الوطني في بيان مقتضب على صفحته في فيسبوك، إنّ القانون الذي أصدرته السلطات الانتقالية "يعني مصادرة أملاك الحزب ووضعها في خزينة الحكومة"، معتبراً هذه الخطوة دليل "فشل تام تعاني منه الحكومة غير الشرعية، نحن لا نعترف بالسلطة الحالية ولا نعينا أي قانون أو أي قرار يصدر منها".

وتمّ حل الحزب بموجب قانون أقرّ خلال اجتماع مشترك لمجلس السيادة ومجلس الوزراء. وفي ظل عدم وجود برلمان انتقالي حتى الآن، فإنّ اجتماع المجلس يقوم مقام المجلس التشريعي الذي يصدر القوانين.

وتعليقاً على القانون حذر الداعية الإسلامي المتشدد محمد علي الجزولي في خطبة الجمعة في الخرطوم من انحراج البلاد إلى حرب أهلية، معتبراً أنّ حل الحزب يصبّ في إطار مشروع يرمي إلى "إقصاء الإسلام من جميع جوانب الدولة وتمزيق البلاد إلى دول".

وقال لفرانس برس عقب صلاة الجمعة، إنّ "القرار الجائر التعسفي الاستبدادي الذي قضى بحلّ حزب المؤتمر الوطني" هو جزء من "مشروع إقليمي هدفه استئصال الإسلام السياسي من المنطقة".



الجزولي.. متشدّد يتزعم محاولة جمع فلول المؤتمر

أيام من الغضب الشعبي تقوض نفوذاً أقامته إيران على مدى سنوات

بغداد - هاجم العراقيون المتظاهرون منذ أكثر من شهر ضد السلطة السياسية قضليات إيرانية وأزالوا صور زعماء إيرانيين في الساحات العامة مسقطين في الشوارع محرقات كثيرة كانت قد استقرت بفعل النفوذ الكبير لطهران في العراق.

وفي النجف التي تستضيف سنويا الملايين من الزوار الشيعة معظمهم من الإيرانيين، أضرم متظاهرون النار في قنصلية الجمهورية الإسلامية وهتف المئات من الشباب "إيران بزه بزه" من داخل المجمع الدبلوماسي الذي نجحوا في اقتحامه.

وقال علي حسين أحد المتظاهرين في النجف لوكالة فرانس برس "إنّ تدخل إيران الذي لا تحاول حتى إخفائه آثار استياء العديد من العراقيين"، معتبراً أنّ الهجوم على القنصلية "رسالة واضحة إلى إيران لحملها على مراجعة دورها في العراق". وسبق أن حاول متظاهرون مطلع نوفمبر الجاري، بعد شهر من بدء الاحتجاجات لإحراق قنصلية إيران في كربلاء، المدينة المقدسة لدى الشيعة أيضاً، ورفعوا الأعلام العراقية على الجدران المحيطة بالمبنى وكتبوا عليه "كربلاء حرة.. إيران بزه بزه".

وبعدما كانت هذه المعارضة لإيران تقتصر على مناطق السنة في العراق، أحرق المحتجون مقار فصائل مسلحة مؤيدة لإيران تشكل ثاني أكبر كتلة في البرلمان في بغداد.

وما أجمع غضب المتظاهرين الزيارات المتكررة لقائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني اللواء قاسم سليماني للعراق، هو الذي حاول رص صفوف الأحزاب الحاكمة حول رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي. ويتهم المتظاهرون إيران أيضاً بالقضاء على

الصناعة العراقية بإغراقها السوق بمجموعة واسعة من المنتجات والسلع تتراوح من السيارات إلى الطماطم، بقيمة إجمالية تصل إلى حوالي ستة مليارات يورو في السنة.

وقال الباحث فنان حداد إن "الشعور المعادي لإيران ليس جديداً، لكن طريقة التعبير عنه جديدة".

وأوضح الباحث المتخصص في شؤون العراق أنّ "الغضب يتركز على النظام السياسي العراقي، وبطبيعة الحال ينصبّ أيضاً على إيران لأنه من المستحيل الفصل بينهما".

وعملت إيران على مدى سنوات في عهد الرئيس الراحل صدام حسين على بسط شبكة قوية بين معارضي نظامه، سواء من أنصار القضية الشيعية أو الأكراد، أو حتى من العشائر السننية.

والعناصر الذين عولت عليهم إيران منذ سنوات باتوا اليوم في السلطة.